

رسالة في حول وقف لنهوك

لأنبياء العواد محمد بن محمد بنت مصطفى العماري الأفندى المتنبي

الموارد ٨٩٨ - والمتوفى ٩٩٨ هـ

حقها وعلق عليها

أبوالأشباع صغير أحمد شاغف الباكستاني

دار ابن حزم

رسالة في حِلٍّ وَقِيلٍ لِنَهْوِكَمْ

لُذْنِي السَّعُودُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مُصْطَفَى الْعَادِي الْأَفْنَدِي الْمَنْفِي
المواليد ٨٩٨ - وَالْمَوْفُ ٩٨٥ هـ

حَقَّقَهَا وَعَلَقَ عَلَيْهَا
أَبُو الْأَشْبَالِ صَغِيرِ أَحَمَدِ شَاغِفِ الْبَاقِسْتَانِي

بِحَمْيَّةِ الْحَقُوقِ مُحْفَظَةٌ

الطبعة الأولى

١٤١٧ - ١٩٩٧ م

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن مذموم للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان - صرب: ١٤/٦٣٦٦ - تلفون: ٧٠١٩٧٤

[٢]

فهرس الأعلام

تبنيه: مف = فقرات المقدمة. مح = حواشى المقدمة. ف = فقرات الكتاب. ح = حواشى

الأندلسي = محمد بن محمد بن مصطفى

ابن شهاب الزهري = محمد بن مسلم بن عبيد الله

أبو أيوب الأنصاري (خالد بن زيد) —

أبو بكر الجصاص الرازي —

أبو بكر بن مسعود الكاساني الملقب بملك العلماء —

أبو جعفر الأشتروشني (وقيل الأستروشني) —

أبو حنيفة الإمام = نعман بن ثابت

أبو الرجاء = نجم الدين بن مختار

أبو زيد الدبوسي —

أبو السعود = محمد بن محمد بن مصطفى

أبو طلحة الأنصاري (زيد بن سهل) —

أبو الليث = نصر بن محمد

أبو نصر = أحمد بن محمد العتابي

أبو هريرة رضي الله عنه —

مف ٨

ح ٣٠ ص ٣٠

ح ٦٤ ص ٢

ف ٣٦، ح ٣٠ ص ٣٠

ح ٣٠ ص ٣٠

مف ١٦

مف ١٤

أبو يوسف الإمام = يعقوب بن إبراهيم

أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية -

أحمد بن عمر أبو بكر الخصاف -

أحمد بن محمد بن حنبل الإمام -

أحمد بن محمد أبو نصر العتابي -

أحمد بن محمد أبو جعفر الطحاوي -

الأشتروشني = أبو جعفر

برهان الدين محمود بن أحمد -

چوي زاده -

حاجي خليفة صاحب كشف الظنون -

الحاكم الشهيد = محمد بن محمد

حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة الصدر

الشهيد -

الحسن بن منصور المعروف بقاضي خان -

الخصاف = أحمد بن عمر أبو بكر

الدكتور علي عبد الواحد -

رضي الدين = محمد بن محمد السرخسي

زفر بن هذيل أبو هذيل الإمام -

MF 31، ف 9، 13، 14، 102، 104، 106، 107، 109، 115، 117، 118، 119، 120، 122، 124، 126

129، 135، 136، 141، 154، 155، 156، ح 7 ص 20

السرخسي = محمد بن أحمد

السلطان سليم خان -

الشافعي الإمام = محمد بن إدريس

MF 37

ف 16، ح 6 ص 23

MF 37

ف 47، 50، 53، ح 3 ص 19

ح 3 ص 65

ح 1 ص 28

MF 20

MF 19، 20

حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة الصدر

الشهيد -

ح 5 ص 28

الحسن بن منصور المعروف بقاضي خان -

الخصاف = أحمد بن عمر أبو بكر

الدكتور علي عبد الواحد -

MF 3 ص 7

شمس الأئمة = محمد بن أحمد بن سهل

الشيباني = محمد بن الحسن

شيخ الإسلام = محمد بن حسين المعروف بخواهrezاده

الشيخ أبو بكر = محمد بن الفضل

الصدر الشهيد = حسام الدين عمر

الطحاوي = أحمد بن محمد

طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد -

٦٦ ص ٧ ح

علي بن أبي بكر أبو الحسن المرغيناني صاحب «الهداية» - ح ٦ ص ٢٢ وح ٣
٢٨ ص

العمادي = محمد بن محمد بن مصطفى

١٥

عمر بن الخطاب رضي الله عنه -

٦٢ ص

ف ١٥، ح ٢، ص ٣

عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي -

ح ٧ ص ٦

٣٦

٤٠، ١٥، ١٤، ٢١، ٥٠

محمد صلی اللہ علیہ وسلم -

محمد بن أحمد بن سهل شمس الأئمة السرخسي - ف ١٩ ح ٧ ص ٢٥

محمد بن إدريس الإمام الشافعى — مف ٣٢، ٣٣، ٥، ف ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٥٦

١٣٠، ١٢٥، ١٢٤، ١٠١، ٧٩، ٧٥، ٦٣، ٦٢، ٦١، ٧٠، ٥٨، ٥٧

٤ ص ٢ و ٢ ص ١٩ ص ٢

محمد بن إسماعيل البخاري - مف ٣٨، ف ١٠، ح ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧ ص ١١

محمد بن حسين شيخ الإسلام المعروف بخواهرزاده - ف ٢٣، ٤٦، ٦٩، ١٢٤، ١٠١، ٦٦، ٥٨، ٤٦، ٤٠، ١٩، ٣١، ٣٦، ح ٤ ص ١٨، ح ٨ ص ٢، ح ١، ٣٦، ٩٩، ٩٦، ٧٦، ٦٨، ٦٧ ص ٢٦، ح ١ ص ٣٤

محمد بن عبد الله ابن أخي الزهري -
محمد بن الفضل الشيخ أبو بكر -
محمد بن محمد البزازي الكردي -
محمد بن محمد الحاكم الشهيد -

محمد بن محمد بن مصطفى العمادي أبو السعود الآفندى - مف ٣، ١٨، ٥، ١٩، ٢٥ ص ٢

محمد بن محمد السرخسي رضي الدين - ف ٢٠، ٣٠، ٣١، ٢٢، ٢٠، ١٩، ٤ ص ٣٦، ٣٠، ٢٠، ٢٢، ٢٠، ١٩

محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب أبو بكر الزهري - مف ٣٨، ١٥، ١٠، ٣٨

٢١، ح ١ ص ٢١

المرغيناني = علي بن أبي بكر
مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح -
مكحول الشامي -

مولى سعدي چلي -

النبي صلى الله عليه وسلم = محمد صلى الله عليه وسلم
نجم الدين بن مختار بن محمود أبو الرجاء الزاهدي -
نصر بن محمد أبو الليث السمرقندى -
نعمان بن ثابت الإمام أبو حنيفة الكوفي - ف ٢، ١٣، ١٤، ٧٥، ١١١، ١٢٤، ٥٣، ٧، ٢٦، ح ٤ ص ٢، ح ١١، ٥٨، ٤٦، ٤٠، ١٩، ٣١، ٣، ٢ ص ٣٤، ١٨، ح ٤ ص ١٨، ٦٩، ١٢٤، ١٠١، ٦٦

١٨، ٣ ص ٨

يعقوب بن إبراهيم الإمام أبو يوسف - ف ٣، ٣١، ٣٦، ٤٠، ١٩، ٣١، ٣، ٢ ص ٣٤، ١٨، ح ٤ ص ١٨، ٦٩، ١٢٤، ١٠١، ٦٦

فهرس المسائل

ف ٦٠ فنادق في الحكم لا يوجب الاتحاد في العلة –

ف ٦١ مع الشافعي وأبو يوسف ومحمد على عدم صحة وقف الدرهم والدنانير –

ف ٦٢ لاحتراز عن توهם الاشتراك في التعليل –

ف ٧٧ للأحكام الخلافية والموافقة أصلت على الرواج والكساد –

ف ٧٧ للأحكام الخلافية والموافقة مدارها على التعارف –

ف ٦٣ الاختلاف في تعليل عدم صحة وقف الدرهم والدنانير –

ف ٢٦ أخذ مشايخ كل عصر بموجب عموم التعارف –

ف ١٠٥ ادعاء استرداد الأصل والربح –

ف ١٤٩ إذا خالف القاضي في قضائه قول أحد من المجتهدين –

ف ١٣٠ إذا علق عتق عبده تطليق رجل آخر لزوجته –

ف ١٢٠ إذا قضى القاضي بالملكية لا يمكن لقاض آخر أن يحكم بالصحة أو اللزوم –

ف ١٥٢ ، ١٥١ إذا كان القاضي من أهل الرأي وقضى برأي غيره ناسياً –

ف ١٥١ إذا لم يكن القاضي مجتهداً وقضى بالفتوى –

إذن المولى لعبدة في نوع من أنواع التجارة، فهل الإذن المذكور
مقصود على النوع المسمى؟ –

أراد القضايا التي لا تخالف الكتاب والسنة والإجماع –

الاستحسان من أدلة الشرع وقد خرج الأئمة عن عهدة بيانه –

أصل القول بالجواز على وجود التعارف –

أصول الأئمة الحنفية في وقف المنشقون –

اعتبار الاعتبار في الأحكام الشرعية –

أقسام الاستحسان –

أكثر القضاة لا يدركون فيما نحن فيه –

أكثر ما ينقل عن أبي يوسف والشافعى جواز الوقف فقط لا لزومه –

إمكان الانتفاع مع بقاء عين الوقف –

امتناع انفكاك الوقفية مع بقاء المحل هو اللزوم –

الانتفاع بالنقود –

أن الحكم هو بصحة الوقفية على رأى زفر –

أن الوقف عند زفر غير لازم –

أن الوقف في المنشقون لا يتأبد عند الحنفية ولا بد منه –

أن الوقف في الحيوان لا يتأبد عند الحنفية –

أوقاف رسول الله صلى الله عليه وسلم –

أول من ألف في الأصول هو الإمام الشافعى –

أهل المعاملات يعرفون ثمن الدينار والدرهم –

البحث عن التعامل –

البحث عن التعامل أن يكون على وجه جزئي –

البحث عن التعامل أن يكون على وجه كلي –

البحث عن التعامل في صنف معين - ف ٩٠

براءة ذمة العبد عن المطالبة إلى حين العتق - ف ١٣٣

براءة المتولي عن ضمان الوظيفة - ف ١١٩

بقاء أمثال النقود في أثناء الاستعمال في حكم بقاء أعيانها - ف ٣٩

التأييد شرط في الوقف - ف ٦٨ ، ٦٣

تسجيل الوقف - ف ١٢

التعارف وتقديره في الأصل والفرع من وظائف الاجتهاد - ف ٩٢

التعاطي على الإطلاق لا يختص به ناس دون ناس - ف ٨٥

التعامل في الفلوس تنفق تارة وتكسد أخرى - ف ٨٢

التعامل في النقود المخصوقة بالبلاد المعينة رواجاً وكساداً - ف ٨١

تعليق الحنفية غير تعليق الشافعي - ف ٦٠

نفي حكم القضاء إلى غير المجتهد صحيح في مذهب الحنفية - ف ١٥٠

ثبت بالحكم بصححة الوقف لزوم الصحة للوقفية - ف ٨١

ثمن الدينار من نقد معين قد يختلف باختلاف البلاد - ف ٨١

جعل بقاء ما في ذمة المستقرض أو يد المضارب بمنزلة بقاء العين - ف ٣٨

جعل الدينار الموقوف في التجارة بعد وقفه - ف ٣٤

جعل ملاكِ الأمر محض التعارف - ف ١٥٣

جواز ترك الحاكم المجتهد مذهبة - ف ٧٥

جواز رد القيمة عند أبي يوسف ومحمد في الإعارة - ف ١٣٧

جواز زوال الوقفية - ف ١١٢

جواز القضاء بشهادة الفاسق - ف ١١٢

جواز القضاء على الغائب - ف ٥٥

جواز القياس عند فقدان الدليل -

ف ٢٠ جواز الوقف استحساناً -

ف ٦٤ جواز وقف بعض المنقولات على التعارف دون القياس -

ف ٦٣ جواز وقف الكراع بالنص خلافاً للقياس -

ف ٢١ جواز وقف السلاح والكراع -

ف ١٩ جواز وقف الكتب لمكان التعارف -

ف ١٨ جواز وقف المنقول باعتبار العرف -

ف ٦ جواز وقف المنقول بشرط التعارف -

ف ٢٢ جواز وقف المنقول في موضع تعارف أهله -

ف ٢٦ جواز وقف المنقول الذي جرى فيه التعامل -

ف ١٥٣ جواز وقف المنقول وعدمه حسب الأعيان والتعارف -

ف ١١٩ الحكم المجتهد يجوز له ترك مذهبه ورأيه -

ف ١١٧ حبس الزهري أموالاً ودفعها إلى مولى له للتجارة -

الحكم بالصحة على رأي زفر لا يقدح في كون الصحة واللزوم على حكمان اجتهاديان بسيطان -

ف ١١١ رأي أبي يوسف ومحمد -

ف ١٣١ الحكم بعتق العبد مترتب على اشتراط مطلق الطلاق -

ف ١٣٦ الحكم بكون وقفية شرعية -

الحكم بلزم الوقف على رأي من يقول سد الباب الرجوع على الواقف -

ف ١٥٤ حكم صحة الوقف على رأي زفر غير اللزوم -

ف ١٢٩ حكم الحكم على رأي أحد الفريقين أمرٌ واحد -

ف ١٢٣ حكم المعاملات بالدرهم المغشوشة -

ف ٧٥ الحكم من هذه الحيثية يكون مصادفاً لم محل الاجتهاد -

ف ١٤٦ حكم الوقف بالصحة على رأي زفر لا اللزوم -

ف ١١٨

ف ١٣٦ الحكم هو امتناع حكم آخر بانفكاك الصحة عن الواقفية –

ف ١١٧ حكم واحد مركب من فصلين –

ف ١٣٣ الخروج عن الملك بلا قضاء ولا وصية –

ف ٩٣ الخصائص والصفات في الأحكام الشرعية –

ف ١٣٢ الخصومة بين البائع ووكيل المشتري –

ف ١٣١ الخصومة بين الزوجين –

ف ١٣٣ الخصومة بين العبد وبين من يدعى عليه ثمن متعة –

ف ١٢٠ الخصومة بين الواقف وبين المتولى في عقار –

ف ١٢١ الخلاف في مادة وقف النقود –

ف ٨٤ ، ٨٣ ، ٨٢ ذكر المؤلف اختلاف تعامل الناس في الدينار –

ف ١٢٠ رأي أبي يوسف ومحمد في وقف العقار –

ف ١٣٣ ، ١٣٢ ، ١٣١ رأي الحنفية –

ف ١٣٩ رأي زفر في وقف العقار –

ف ١٣٣ ، ١٣٢ ، ١٣١ رأي الشافعية –

ف ٣٩ رد المثل قائم مقام رد العين حكماً –

ف ١٧ الزهري حقيق بأن يقتدي به –

ف ١٦ الزهري ليس من أئمة الحنفية – (بل هو من أئمة المسلمين وساداتهم)

ف ١٢ سهل السلوك للحكام في الوقف –

ف ٣ الشرط في الوقف –

ف ٨٠ الشيوع في الأعصار والأمصار –

ف ٥١ صح أن يتمسك بسائر الروايات الواردة في صحة وقف سائر المنقولات –

ف ١١ صحة الرجوع في الوقف –

ف ١٢٢ صحة الوقف عند أبي يوسف ومحمد واللزوم عند زفر –

صحة الوقف بعد التسليم إلى المتولى لا يفارق اللزوم عند

أبي يوسف ومحمد —

صحة الوقف عند زفر دون طريق اللزوم —

صحة الوقف عند زفر مقيدة بعدم اللزوم —

صحة وقف النقود غير قابل بلزوم الوقف قطعاً —

صحة وقفية العقار بالاتفاق —

الطريق الواضح في الوقف —

الطلاق البائنة عند الحنفية —

الطلاق الرجعي عند الشافعية —

عدم إمكان القول بالصحة استحساناً لفقدان النص —

عدم انفكاك الوقفية ما دامت باقية —

عدم التأييد الذي يشترك فيه الأعيان والنقود —

عدم التأييد المشترك بين جميع المنقولات —

عدم التأييد هو المؤثر في الحقيقة —

عدم الباب الكاشف عن وجود القضاء —

عدم التعارف كاشف عن عدم التأييد —

عدم جواز وقف البقرة على الرباط لعدم التعارف —

عدم جواز وقف الحيوان —

عدم جواز وقف الدرارم والدنانير وقع في عامة الكتب المعتبرة

للحنفية وجواب المؤلف عنها —

عدم جواز وقف الدرارم والدنانير —

عدم جواز وقف النقود ظاهر بعدم تقابلهما لسائر المنقولات —

عدم الجواز في وقف الدرارم معلل بعلة أخرى —

ف ١٠٩

ف ١٢٦

ف ١٢٨

ف ١١٣

ف ١٢٤

ف ١٢

ف ١٢٥

ف ١٢٥

ف ٥٨

ف ١٣٨

ف ٦٩

ف ٦٦

ف ٦٨

ف ٦٨

ف ٥٠

ف ٥٤

ف ٥٤

ف ٥٤

ف ١٥٠

ف ٥٦

عدم صحة وقف الحيوان -

ف ٥١ عدم صحة وقف الدينار مطلق لكونه منقولاً غير متعارف الوقفية -

ف ٥٨ عدم اللزوم داخل تحت الحكم أصلية -

ف ١٢٦ عدم اللزوم عند أبي حنيفة وزفر -

ف ١٢٤ عدم اللزوم واعتبار اللزوم -

ف ١٢٧ العلة عند الشافعي في عدم الصحة عدم إمكان الانتفاع به مع بقاء عينه - ف ٦٩ العلة عند الإمام محمد فيما لا نص فيه التعامل وعدمها بعدم التأييد - ف ٦٧ علة صحة وقف المنقولات عند أبي يوسف -

ف ١٤٨ العلم بالحلال والحرام وسائر الأحكام -

ف ٧٥ في الإعارة واجب رد العين عند أبي حنيفة -

ف ١١٣ القائل بلزوم الوقف على الإطلاق غير قائل بصحة وقفها رأساً -

ف ٥٢ قارئ القرآن لا يسمى متكلماً في العرف -

ف ٩٧ القاعدة بأن ما تعارف الناس وقفه من المنقول جاز وقفه -

ف ٤٩ القاعدة التي تلقاها المشايخ الحنفية بالقبول -

ف ٨٠ قد يكون التعارف شائعاً في الأعصار فيما بين الأمة وعلى اعتباره انعقد اجماع الأمة -

ف ٤٠ قسمة الوقف إذا كان مشائعاً -

ف ١٣٢ القضاء باداء الثمن متفرع على صحة الإذن -

ف ١٤٨ القضاء بالاستفتاء من الفقهاء -

ف ١٢٦ القضاء بحق لازم -

ف ١٣٣ القضاء بصحة البيع يتوقف على صحته مطلقاً -

ف ١٤٧ القضاء بما أنزل الله هو القضاء بالحق -

ف ١٢٣ قلل المؤنة في التسجيل والأحكام مذهب الإمام محمد -

ف ١٥٤ القول بالصحة قول زفر والصحة عنده لا تستلزم اللزوم –

ف ٦٣ قول الشافعي في جواز وقف الدرارم قياساً على العقار –

قول المؤلف إن أبا يوسف ومحمدأ عللا عدم صحة وقف المنشول

ف ٦٨ بعدم التأييد –

ف ٦٤ القياس على عدم جواز الوقف في جميع المنقولات –

ف ٤٣ قياس إيدال النقود على قياس إيدال الأرض في الوقف –

ف ٦٠ قياس الحنفية غير قياس الشافعي –

ف ٦٠ قياس الشافعي غير قياس الحنفية –

ف ٥٧ القياس مطلقاً عدم التأييد الذي يشترك فيه النقود والأعيان –

ف ٣ القياس في الوقف –

ف ٧٤ كتب الفن المؤلفة مشحونة بالخلافيات والوفاقيات –

ف ١٥٥ كلام المؤلف في حاكم يتوقف على المأخذ التي قررها –

ف ٩٩ كل ما نقل في هذا الباب عن محمد هو مجرد جواز –

ف ١٤٥ كون الترجيح من باب الترجيح –

ف ١٤٤ كون الحاكم من أهل الاجتهد من باب الترجيح –

ف ١٢٥ كون الطلاق عند الشافعي رجعياً وعند الحنفية بائناً –

ف ١٢٤ كون الواقف ممن لا يرى لزوم الوقف –

ف ١٠٤ كيف طريق التسجيل على رأي زفر –

ف ١٤١ كيف يتصور اعتقادان متناقضان من حاكم واحد –

ف ١٣١ ، ١٣٠ كيف يحكم الحاكم إذا وقع الخلاف بين المجتهدين –

ف ١٠٣ كيف يقضي الحاكم –

ف ١٤٧ كيف يكون القضاء بالحق –

ف ١١٧ كيف يكون اللزوم المبني على كون الصحة مجمعاً عليه –

ف ١٠١ ب مجرد القول ألم بالتسليم إلى المتأول -
 اللزوم في الوقف -

ف ١٤٠ لزوم الوقف ب مجرد القول -

ف ١٠١ اللزوم عند أبي يوسف والشافعى -

ف ١٢٤ لزوم الوقفية لذلك الشيء الموقوف ما دام باقياً -

ف ١٣٩ لزوم الوقفية للموقوف حتى يكون ذلك متفقاً عليه -

ف ١٤٠ لسنا ندعى نفاذ حكم كل حاكم من جاهم وعالم -

ف ١٥٥ للحاكم أن يحكم حسبما يقتضيه المصلحة -

ف ١٤٢ لم تلتفت الحنفية إلى ما ذهب إليه الزهري -

ف ١٧ لول حلف حالف أن لا يتكلم فقرأ القرآن لم يحث وإن قرأ في غير صلاته حث -

ف ٥٢ لوقل جاهم وقضى بفتوى غيره جاز -

ف ١٤٧ ليس الحكمان المذكوران في مسألة واحدة -

ف ١٤٢ ليس دخلاً في وقف الدينار عدم إمكان الانتفاع به مع بقاء عينه -

ف ٥٩ ليس الشرط بكون الحاكم من أهل الاجتهاد وإن ورد في بعض الروايات -

ف ١٤٤ ليس المراد من هذا الجواز هنا ما يقابل اللزوم -

ف ١٠٠ ليس هذا حكماً اجتهادياً مخالف للآخر -

ف ١١٤ ما تعارف الناس وقفه من المنقول فإنه يجوز وفقه استحساناً -

ف ٢٠ ما تعارف وقفه من المنقول يجوز وفقه عند الإمام محمد -

ف ٦١ ما الحكم في الاستقرار إذا كانت الدرارم ثلاثها صفراء وثلثها فضة -

ف ٧٦ ما الحكم في من قال: ثلث مالي وقف، ولم يزد على هذا -

ف ٤٧ ما فرق بين منقول ومنقول إلا التعارف -

ف ٢٦

المأمور في حق القاضي القضاء بالحق —
ما هو أصل الوقف على رأي زفر —
ما هو شرط جواز التقليد —
ما هو شرط الندب والاستحباب —
ما هو معنى اللزوم —
ما يجيئ به المتولى —
ما يُحکم به أصلالة لا بد أن يكون وقفاً لازماً —
ما يُفعل إذا استولى على الوقف غاصب —
ما يُفعل إذا ضعفت أرض الوقف عن الاستغلال —
ما يوجب القضاء بمحض ذلك القول —
متى أقيم قيمة الوقف —
متى تتعطل مصالح الناس —
متى لا يفارق اللزوم عند أبي يوسف ومحمد —
متى يبطل وقف الأرض قياسياً —
متى يتضح سبيل التسجيل —
متى يجب على الحاكم أن يمضي الوقف ويقرر صحته —
متى يجب كون الحاكم ممن لا يفتقر في حكم إلى قول غيره —
متى يوجب العمل بالتعارف قطعاً —
متى يجوز للحاكم الحنفي أن يحكم بعموم الإذن —
متى يحكم الحاكم بصحة الوقف —
متى يحكم الحاكم بلزوم الوقف على رأي أبي يوسف ومحمد —
متى يرتفع به الخلاف عند عدم اللزوم ويكون متفقاً عليه —
متى يصح وقف الأرض استحساناً —

متى يصح وقف الحنطة –
٣٨ ف

متى يصح وقف الدرهم –
٣٨ ف

متى يصير المحكوم به متفقاً عليه –
١٢٧ ف

متى يقابل المتولي الواقف متمسكاً باللزوم –
١٠٩ ف

متى يقتصر حكم الحاكم على الصحة فحسب –
١٢٧ ف

متى يكون الإجماع الكلي –
١١١ ف

متى يكون التصريح من جهة الحاكم فتوى لا حكماً شرعاً –
١٢٩ ف

متى يكون حكم حاكم باللزوم على رأيهم جمياً –
١١٧ ، ١١٥ ف

متى يكون حل الرجعية مجمعاً عليه –
١٣١ ف

متى يلزم أن يكون الحاكم من أهل الاجتهاد –
١١٣ ، ١١٢ ف

متى ينفذ قضاء القاضي إن كان غير مجتهد ومتى لا ينفذ –
١٥١ ف

المخاصمة إلى الحكام عند الرجوع عن الوقف –
١٠٢ ف

مدار الاستحسان هو التعارف –
٦٩ ف

المراعة في النقود الجارية فيما بينهم من المعاملات –
٧٩ ف

المرتبة الأولى من بحث التعامل قد أثبتت في فن الأصول –
٩٥ ف

المرتبة الثانية من بحث التعامل –
٩٦ ف

المرتبة الثالثة من بحث التعامل سهل جداً –
٩٤ ف

مرجع نزاع المتخصصين –
١٢٧ ف

مسألة القضاء على الغائب بشهادة الفاسق مركب من فصلين
اجتهاديين –
١١٢ ف

مسألة الوقف اجتهادية –
٢٦ ف

المشايخ الحنفية هم الذين تولوا التفريع للمرتبة الثالثة –
٩٧ ف

المعتبر عندهما مطلق عدم التأييد عند عدم دليل الاستحسان –
٦٩ ف

المعتبر هو المعتاد إذا لم يكن النص –
ف٧٥

معنى الافراز مغلوب على عكس ما في قسمة المثلثيات –
ف٤٠

معنى البيع والمبادلة في قسمة العقار غالب –
ف٤٠

من باع بالفلوس النافقة ثم كسدت بطل البيع عند أبي حنيفة –
ف٧٥

من قال لأمرأته سرحتك على نية الطلاق بكلام واحد –
ف١٢٥

من القائل باللزوم؟ –
ف١٥٤

المنقولات لا يتأبد فلا يصح وقفها –
ف٦٣

موقف ابن شهاب الزهري في وقف الدينار –
ف١٠

موقف الإمام أبي حنيفة في وقف المنقول –
ف١٣، ٢

موقف الإمام أبي يوسف في وقف المنقول –
ف٦١، ٣

موقف الإمام البخاري في وقف الدنانير –
ف١١، ١٠

موقف الإمام زفر في وقف الدنانير –
ف١٣، ٩

موقف الإمام زفر في الوقف يتعرّض لتجزئته وسلوكيه على الحكم –
ف١٤

موقف الإمام الشافعي في وقف الدينار –
ف٦٠

موقف الإمام الشافعي في الوقف –
ف٦١

موقف الإمام الشافعي في وقف المنقول –
ف٥

موقف الإمام محمد في وقف المنقولات –
ف٦٧، ٦١، ٢٥، ٢٤

موقف الإمام محمد مسلك التعارف –
ف١٧

موقف أئمة الحنفية في وقف الدرارم والدنانير والمكيلات والوزنات – ف٧

موقف الأئمة في وقف المنقول –
ف٢

موقف الصوفية في وقف الدنانير –
ف٨

موقف عامة المشايخ في وقف المنقول –
ف٤

موقف فقهاء الأمصار ومشايخ الأقطار –
ف١٧

من يقوم بتلخيص المِدَار وتعديل المعيار -

التزاع إنما وقع في مجرد الجواز -

نفس التعارف أمر حسن لا توقف له على رأي المجتهد -

نفس صحة الواقفية وعدم صحتها -

النص مقدم على القياس -

النظر في نفس المدار الذي هو التعارف -

النقل عن الإمام محمد فيما تعارف الناس وقفه من المنقول يجوز وقفه - ف ٦٨

النقود تدخل تحت اسم المنقول يجوز وقفه - ف ٦٨

النقود تدخل تحت اسم المنقول لغة وعرفاً وشرعاً وتفصيلهما - ف ٣٥

وجوب دفع الثمن حالاً - ف ١٣٣

وصف اللزوم فرع تحقق الصحة - ف ١٢٢

وضع الأمر في طرف التمام يناله الخواص والعوام - ف ٧٣

وقف آلات الزراعة - ف ٢

وقف الأرض - ف ٢

الوقف استحساناً - ف ٢٣

الوقف أصلالة - ف ٣

وقف الأمتعة - ف ٢٣، ٢٠

الوقف بالتعامل - ف ٤

وقف بعض أصناف المنقول - ف ٩٠

وقف بعض المنقولات - ف ٥٧

وقف البقرة على الرباط - ف ٧

وقف البقرة على الرباط في موضع التعارف يجوز - ف ٣٣، ٣١، ٣٠

وقف البقرة على الرباط يجوز أم لا؟ - ف ٣٣، ٢٨، ٢٧

٣٩ - وقف بالنص

٢٩ - وقف البناء مع العرصة

١٢٤ - وقفت هذه العقار كلام واحد من الخلافيات

٣٢ ، ٢٩ - وقف الثور لإنزاء البقرة لا يجوز

٢٦ ، ٢٣ - وقف الثياب -

٢٢ - وقف ثياب الجنازة -

٣٣ - وقف الثياب والأكسية -

٢٩ - وقف الثياب -

٢٣ ، ٢٢ ، ٢٠ - وقف الجنازة -

٣٣ - وقف الحنطة ومصارفها -

٢٦ ، ٢٣ ، ٢٠ - وقف الحيوان -

٧ ، ٥ - وقف الدرارهم -

٦٠ - وقف الدرارهم والدنانير -

٣٣ - وقف الدرارهم ومصارفها -

٨ ، ٧ - وقف الدنانير -

١١ - وقف الدواب -

٥٨ - وقف الدينار وقف منقول -

٣٦ - وقف الدينار لا يصح -

٣ - وقف السلاح -

١١ - وقف الصامت -

٢ - وقف العبيد -

١١ - وقف العروض -

٢ - وقف العقار -

الوقف على الإطلاق -

ف ١٥

وقف غير السلاح والكراع من المنقول لا يصح عند الإمام أبي يوسف - ف ٦١

الوقف غير مقيد بالتعرف -

ف ٥

الوقف غير مقيد بالنص -

ف ٢٣ ، ٢٢ ، ٢٠

وقف الفأس -

الوقف فيما يمكن الانتفاع مع بقاء عينه -

ف ٢٥ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ٢٠ ح ٨ ص

وقف القدر -

ف ٢١

وقف الكتب مختلف فيه -

ح ١ ص ٢٦

وقف الكتب ثابت من النص -

ف ٧٣ ، ١١ ، ٣

وقف الكراع -

ف ٤

وقف ما تعارفه الناس -

ف ٣٢ ، ٢٢ ، ٢٠

وقف المراجل -

ح ٣ ص ٢٦

وقف المر (وهو الجبل) -

ف ٢٢

وقف المرة -

ف ٢٣ ، ٢٢ ، ٢٠

وقف المصحف -

ف ٥

الوقف مع بقاء عينه -

ف ١١

الوقف المعهود -

ف ٧

وقف المكيلات -

ف ٢٣ ، ٢٢ ، ٢٠

وقف المنشار -

ف ٢

وقف المنقول -

ف ٩٠ ، ٨٩

وقف المنقول باعتبار التعارف -

وقف المنقول عند الشافعي يصح إن كان شيئاً يمكن الانتفاع

ف ٦١ ، ٦٢ ، ٦٥

به مع بقاء عينه -

ف ١٩ وقف المنقول مختلف فيه –

ف ٥٨، ٣٦ وقف المنقول لا يصح إلّا فيما تعارفوا استحساناً –

ف ٧ وقف الموزونات –

ف ١٣٩ الوقفية غير لازمة بل للواقف فيها سبيل الرجوع –

ف ١٢٥ وقوع الطلاق بالاتفاق بلفظ سرحتك –

ف ١٤٣ هل من شرط الحاكم أن يكون من أهل الاجتهاد؟ –

ف ١٠ هل يأكل الرجل من ربع الموقوف أم لا؟ –

ف ١٣٠ هل يعتق العبد متفرعاً على شرط وقوع الطلاق –

لا احتجاج إلى الرأي الجديد ولا الاجتهاد الجديد بعد انقطاع أهل الاجتهاد –

ف ٧٤ لا بد من أن يكون الحاكم عالماً بالخلافيات –

ف ١٥٤ لا تغيير للمحكوم به ولا نقض لحكم الحاكم السابق –

ف ١١٩ لا معارض من حيث السمع ولا من حيث التعامل –

ف ٥٨ لا يتسرى للحاكم الحنفي أن يحكم بالبينونة –

ف ١٣١ لا يتوقف عليه إلّا الراسخون من الموالاة –

ف ٩١ لا يتولاها إلّا من له قدم راسخ في الرأي والاجتهاد –

ف ٥٥ لا يجوز وقف الدرارم ولو عند التعارف –

ف ٢٣ لا يجوز وقف ما لم يتعارف الناس –

ف ٢٠ لا يجوز وقف ما لا يتعارف وقفه –

ح ٥ ص ٦٣ لا يحل لأحد أن يفتني بقولنا حتى يعلم من أين قلنا –

ف ٤٧ لا يصح وقف الدرارم والدناير –

ف ١١١ لا يقال هذا حكم مركب من فصلين اجتهادين متخالفين –

ف ١١٥، ١١٤ لا يقول بأحدهما من يقول بالأخر –

لا يلزم العمل بالرأيين المتخالفين في حكم واحد -

ف ١١٧ لا يلزم الوقف إلا بآخر اجره مخرج الوصية -

ف ١٣ لا يلزم الوقف إلا بالقضاء -

ف ١٣ لا يتحقق الاختلاف في زمان واحد ومكان واحد في ثمن الدينار -

ف ٨٣ يجب أن يكون الحاكم باللزوم غير الحاكم بالصحة -

ف ١٤١ يجوز استقراض الفضة ولو كان صرفاً بنسية -

ف ٣٩ يجوز للحاكم أن يختار في مسألة قول مجتهد وفي أخرى قول

من يخالفه من المجتهدين -

ف ٩٣ يدور التعليل والاستدلال على الخصائص والصفات -

ف ٣٩ يكون حبس أمثال النقود بمنزلة حبس أعيانها -



فهرس المحتويات

٥	مقدمة المحقق
٦	١ - ترجمة المصطف
٧	٢ - تعريف النقد (النقود)
٨	٣ - تعريف الوقف وتأريخه
٩	٤ - نسبة الرسالة إلى المؤلف
١٠	٥ - وصف المخطوط ومنهج التحقيق
١١	٦ - رأيي في الرسالة
١٢	٧ - أقوال الأئمة في مسألة وقف النقود
	شـن الرسالة:
٦٨ - ١٧	من فقرة ١ - ١٥٥
٦٩	الفهارس
٧١	[١] فهرس المراجع
٧٥	[٢] فهرس الأعلام

٧٩	[٣] فهرس الكتب
٨٣	[٤] فهرس المسائل
١٠١	[٥] فهرس المحتويات

● ● ●